University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس والعشرون – 02 / أغسطس(2017)

سيطرة اليهود على مصادر المياه العربية والآثار المترتبة على ذلك

د. خالد حمد سعد.

(عضو هيأة التدريس بقسم التاريخ – كلية الاداب والعلوم المرج – جامعة بنغازي – ليبيا)

المقدمة:

إن الماء هو مصدر الحياة ، إذ يقول الله تعالى : في كتابه العزيز في الآية الثلاثين من سورة الأنبياء " وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيءٍ حيْ " صدق الله العظيم .

مشكلة المياه ليست جديدة بل قديمة قدم الحضارات الإنسانية ، فكثيراً ما حدثت الهجرات ونزحت الجماعات بسبب الجفاف وانقطاع الأمطار . ومن خلال تتبعنا لتاريخ الصراع العربي اليهودي نجده يدور حول أمرين أساسيين هما : الأرض ، والماء . فكانت الأرض عاملاً مهماً لليهود لاستقبال الآلاف من المهاجرين إلى فلسطين من مختلف أنحاء العالم ، وعندما حققوا في هذا الجانب بعض التقدم، عن طريق المساندة البريطانية ، أصبح الماء المشكلة الوحيدة أو المهمة أمام الساسة اليهود ، ونتيجة لقلة الموارد المائية في فلسطين وكثرة استهلاكها ، قام اليهود بالاعتداء على الدول العربية المجاورة لها ، من أجل السيطرة على مصادر المياه بها ، فجميع الحروب التي دارت بين العرب واليهود ، كان من نتائجها سيطرة اليهود على مصادر المياه ، فبعد حرب 1967 م سيطر اليهود على هضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وهي جميعاً مناطق ذات ثروة مائية ، وفي سنة 1982 م استطاع اليهود السيطرة على حوالي 30 كم من نهر الليطاني ، وذلك بحجة مطاردة الثوار الفلسطينيين في جنوب لبنان.

وتكمن أهمية الموضوع في خطورته على الأمن المائي العربي ، ومستقبل السلام في الشرق الأوسط ، فالأطماع اليهودية تزداد يوماً بعد يوم في المياه العربية ، وأن جميع المفاوضات التي تدار الآن حول عملية السلام في الشرق الأوسط ، لن يكتب لها النجاح مادامت مشكلة المياه قائمة في هذه المنطقة ، فالطلب على المياه أخذ يزداد أمام متطلبات الحياة الصناعية والزراعية ، والزيادة الهائلة في عدد السكان ، في مقابل انحصار الموارد المائية ، وتحكم أطراف أخرى خارج المنطقة ، في مصادر أهم الأنهار الكبرى ، مثل النيل والفرات ، وهذه الأطراف هي تركيا وأثيوبيا ، ويقوم اليهود بالتغلغل داخل هاتين الدولتين للضغط على الدول العربية التي تجري بها هذه الأنهار .

ولقد اخترت هذا الموضوع لأنه من المواضيع الجديدة التي لا يزال البحث فيها محدوداً بالنسبة لكتاب التاريخ ، وأغلب من كتب في هذا الموضوع هم دارسو العلوم السياسية والقانون ، لذلك سنحاول أن نتناول هذا الموضوع بدراسة تاريخية نعتمد فيها على المنهج التحليلي للأحداث .

وأخيراً هذا الموضوع صعب الدراسة لأنه ذو طبيعة جغرافية وسياسية ويتطلب البحث فيه جهداً شاقاً للوصول إلى المعلومات خاصة فيما يتعلق بجغرافية الأنهار وتسمياتها ، كما أن أغلب ما كتب عن الموضوع يمثل وجهة نظر سياسية ، فقد واجهتني خلال كتابة هذا الموضوع العديد من المشاكل أهمها نقص الكتب التي تتناول الموضوع ، وأغلب ما كتب عنه متوفر في الدوريات والتي يصعب الحصول عليها .

إن فلسطين تعتبر بلداً جافاً من حيث معدل سقوط الأمطار ، وتمثل صحراء النقب الجزء الأكبر منها، والأمطار غير منتظمة السقوط ، تقل في الجنوب عن الشمال ، والمصادر المائية الأخرى المتمثلة في الأنهار والبحيرات قليلة ، وأغلبها ينبع من المناطق العربية خارج حدود فلسطين المحتلة ، ومعظم الأنهار في فلسطين عبارة عن جداول جبلية قصيرة المجرى ، تسيل لفترات قصيرة بعد سقوط الأمطار، إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض الأنهار المتدفقة طوال العام مثل نهر الأردن ونهر العوجاء،[1] كما أن فلسطين المحتلة تعاني من مشكلة صرف المياه على القطاع الزراعي دون مردود اقتصادي ، حيث أشار المسؤولون اليهود بأن ثلثي المياه المستغلة يستهلكها القطاع الزراعي ، في حين أنه لا ينتج غذاءً كافياً للسكان، ومقابل ذلك تزداد الحاجة إلى المياه للاستعمالات المنزلية والشرب والقطاع الصناعي باستمرار، ويعاني اليهود أيضاً من مشكلة التلوث المائي نتيجة للسحب الزائد للمياه الجوفية بكميات

تفوق المياه المتجددة سنوياً وهذه المشكلة ظهرت واضحة في المناطق الساحلية التي تسربت إليها مياه البحر[2] ، لذلك قام اليهود بالسيطرة على مصادر المياه بالدول العربية المجاورة لها ، فاحتلوا هضبة الجولان ، وسيطروا على أجزاء من نهر الليطاني وأجزاء من نهر الأردن ، كما أقاموا علاقات سياسية مشبوهة مع كل من تركيا وأثيوبيا للوصول إلى منابع أكبر الأنهار في المنطقة وهما نهري النيل والفرات ، وأثاروا الفتن والقلاقل بين هذه الدول ، والدول العربية التي تجري بها هذه الأنهار مثل سوريا والعراق ومصر والسودان ، حتى لا تستفيد هذه الدول من هذه الأنهار وتقيم عليها قوة اقتصادية وعسكرية قريبة منهم [3] .

أولاً : اعتداءات اليهود على دول الجوار العربية :

1. سيطرة اليهود على هضبة الجولان :

تمثل هضبة الجولان [4] أهمية كبرى في الصراع العربي اليهودي ، نظراً لأهميتها الاستراتيجية والمائية ، فمن الناحية الإستراتيجية تعد مانعاً طبيعياً من الناحية العسكرية - وهذا ليس مجال البحث - أما من الناحية المائية فهي منطقة غنية بالغدران والوديان التي تُملأ بالمياه في موسم الأمطار في فصل الشتاء ويعزز غزارتها ذوبان الثلوج في فصل الربيع ، وأحياناً يستمر ذوبان الثلوج إلى الأشهر الأولى من فصل الصيف . مما يمّكن من إقامة بعض المزروعات الصيفية [5] ، كما أن هضبة الجولان تعد أحد المصادر الرئيسية للمياه في فلسطين ، لأن أغلب الأنهار التي تجري داخل فلسطين تنبع من هذه الهضبة [6] ، فهي بذلك تتحكم في 30 ٪ من المياه المستهلكة في فلسطين المحتلة ، كما يوجد بها حوالي 100 نبع وتشرف على بحيرة طبرية ووادي اليرموك وسهل الحولة [7] ، لذلك عمل اليهود على أن تكون هضبة الجولان ضمن حدود دولتهم حتى لا تتحكم دولة عربية مثل سوريا في مصادرهم المائية .

تعود أطماع اليهود في هذه المنطقة إلى فترة الحكم العثماني ، أي الفترة التي نشطت فيها حركة شراء اليهود للأراضي العربية ، ففي سنة 1894 م استطاع اليهود شراء ألف دنم من هضبة حوران ومنطقة الجولان ، إلا أن هذه الأراضي صادرتها الدولة العثمانية عند قيام الحرب العالمية الأولى [8] ، غير أن الأطماع اليهودية لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد طالب الوفد اليهودي من خلال المذكرة التي تقدم بها إلى مؤتمر الصلح 1919 م بأجزاء من سوريا لأسباب يتعلق أغلبها بالمياه فقد ورد في هذه المذكرة (أن الحياة الاقتصادية في فلسطين تعتمد على مصادر المياه الموجودة في سوريا ... إن جبل الشيخ هو أبو مياه فلسطين الحقيقي ...)[9] وقد تركزت هذه الأطماع حول سهول حوران وجبل الشيخ التي تعد المصادر الرئيسية للمياه في المنطقة ، وعندما تم التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سوريا واليهود سنة 1949 م ، وذلك بعد مرور عام كامل على قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار ، وكان من بنود هذه الاتفاقية أن تكون الأراضي بين الحدود السورية والفلسطينية أرض منزوعة السلاح ، لم يلتزم اليهود بذلك وعملوا على خرق الهدنة منذ سنة 1950 م، وأول عمل قاموا به في هذا المجال هو تجفيف بحيرة الحولة [10] ، ومصادرة أراضي وأملاك العرب في هذه المنطقة ، واعتبرت سوريا هذا العمل اعتداء من قبل اليهود ، وحدثت بعض الاشتباكات بين الطرفين ، وتدخل مجلس الأمن الذي اقترح إنشاء وكالة غوث اللاجئين ، التي أرسلت بعثة علمية لدراسة مسألة المياه ومن أهم أعمالها إرسال الخبير الأمريكي جستون ، والذي قدم مشروعاً لاستغلال المياه العربية عرف باسمه [11] وبعد انتهاء حرب عام 1967 م بهزيمة العرب تمكن اليهود من السيطرة على الجولان ، وبدأوا باستغلال مياهها ، ففي سنة 1971 م قامت شركة ميكورث بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية بالمنطقة كما أنه باستيلاء اليهود على الجولان أمنوا السيطرة على نهر الأردن من المنبع إلى المصب [12] .

2. الأطماع اليهودية في نهر الأردن:

يمثل حوض الأردن أكثر مناطق الشرق الأوسط تهديداً بإشعال حرب المياه ، بسبب المحاولات المتكررة من قبل اليهود للسيطرة عليه ، رغم أن هذا النهر يعد عربياً صرفاً ، إذ تبدأ منابعه من سفوح جبل الشيخ بسوريا ، وينتهي مصبه في البحر الميت ، وأغلب روافده تنبع من أراضٍ عربية ففي الشمال تغذية ثلاث روافد هي نهر الحصباني الذي ينبع من منطقة الحرمون بسوريا ، ونهر بنياس الذي ينبع من السفح الجنوبي لجبل الشيخ أما الرافد الثالث فهو نهر الدان وينبع من فلسطين المحتلة ، وتلتقي هذا الروافد الثلاثة عند بحيرة الحولة التي قام اليهود بتجفيفها ، وبعد خروج النهر من هذه البحيرة يطلق عليه اسم نهر الشريعة ، الذي يتجه جنوباً إلى بحيرة طبرية ، ومن بحيرة طبرية إلى أن يصب في البحر الميت يسمى نهر الأردن ، وفي المسافة الأخيرة يغذي النهر رفدان هما : نهر اليرموك الذي ينبع من حوران ويمر في شرق الأردن وفلسطين ، ونهر الزرقاء الذي ينبع من الأردن [13] ، وقد حرص اليهود سواء في فترة الانتداب البريطاني أو بعدها على أن تكون مصادر المياه بما في ذلك نهر الأردن داخل حدودهم في المستقبل ، فقد وجه بن غوريون إلى حزب العمال البريطاني رسالة باسم اتحاد العمال الصهيوني قال فيها : (من الضروري أن لا يكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل ...) [14] ، وكما اشرت في العنصر السابق إلى أن اليهود تقدموا بمذكرة إلى مؤتمر الصلح ، فقد طلبوا أيضاً في هذه المذكرة من الحكومة البريطانية توسيع رقعة دولتهم لتشمل الأراضي التي تنبع منها روافد نهر الأردن ، حتى يستطيعوا السيطرة على نظام هذا النهر، إلا أن بريطانيا لم تتخذ أي إجراء بشأن توسيع حدود فلسطين ، بسبب المعارضة الفرنسية ، غير أنها منحت اليهود سنة 1926 م عن طريق شركة روتنبرغ امتيازاً لمدة سبعين عاماً لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك في توليد الطاقة الكهربائية ، ومنذ سنة 1938 م بدأ الخبراء اليهود في دراسة إمكانية جر مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب [15] ، ومن أهم المشاريع التي قدمها اليهود لاستغلال مياه الأردن ، مشروع لودرميلك 1944م[16] وتتركز أعمال هذا المشروع على استغلال كافة الموارد المائية في فلسطين ، فقد تقدم بتقرير إلى الوكالة اليهودية اقترح فيه جر المياه من نهر الأردن العلوي والزرقاء لري منطقة الغور على جانبي وادي الاردن ، ونقلها لري الأراضي في صحراء النقب في الجنوب ، وبناء سدود وخزنات لحجز المياه في الجنوب الفلسطيني ، ولأن تحويل نهر الأردن إلى صحراء النقب سيؤدي إلى قطع المياه على البحر الميت ، فقد أوصى لودرميلك بإيصال مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عن طريق قنوات لتعويضه عم يفقده من مياه النهر ، وأن تستغل هذه القنوات في توليد الطاقة الكهربائية [17] ، ومن بين المشاريع اليهودية الأخرى لاستغلال نهر الأردن مشروع الخبير الأمريكي جونستون 1953 م وهو عبارة عن تطوير لمشروع لودرميلك إلا أنه يعد أهم المشاريع بالنسبة لليهود وأخطرها بالنسبة للعرب ، إذ يتضمن هذا المشروع عدة نقاط أهمها:

1. إنشاء سد وخزان على نهر الحصباني قبل التقائه بنهر الأردن وذلك لتخزين المياه به .
2. تحويل أنهار الحصباني وبنياس والدان من الشمال إلى صحراء النقب في الجنوب .
3. تحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وتجفيف بحيرة الحولة ، والاستفادة منها زراعياً .
4. إنشاء محطات كهربائية على الأنهار ومصبات المياه . [18]

وفي عام 1951 م بدأ اليهود بتنفيذ مخططاتهم لتحويل مياه الأردن ، وعندما قام العرب بالتصدي لهذا المشروع حيث اتفقت سوريا والأردن عام 1953 م على إقامة سد المقارن على مجرى اليرموك لجمع مياه السيول والفيضانات للاستفادة منها ، احتج اليهود على هذا السد لأنه يقفدها نصيبها من مياه النهر ، وأي انهيار في هذا السد يلحق الضرر بالمستوطنات اليهودية [19] ، وعندما اتخذ العرب

سنة 1964 م [20] قراراً بتحويل مياه الأردن وبدأت بعض الدول في قطع روافد النهر اضطر اليهود إلى شن حملات عسكرية جوية على أعمال التحويل التي قامت بها سوريا والأردن [21] لتدميرها .

وهكذا يتضح من هذه المشاريع التي قام بها اليهود لتحويل مياه الأردن إلى صحراء النقب ، إن اليهود قاموا بخرق الهدنة مع سوريا لأنهم اعتدوا على الأراضي المنزوعة السلاح بين البلدين ، كما أن مشروع التحويل يمكن اليهود من ري مساحات شاسعة في صحراء النقب ومن ثم تأمين ظروف ملائمة لاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود كما أن هذه المشاريع تعد تهديداً للدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة بسبب سيطرة اليهود على الموارد المائية .

3. أطماع اليهود في نهر الليطاني :

تبدأ منابع هذا النهر من منطقة البقاع الأعلى إلى الغرب من مدينة بعلبك ومن جبل صنين ، ويتجه نحو الجنوب الغربي حتى بلدة الطيبة التي تبعد عن الحدود الفلسطينية حوالي 13 كيلو متراً ، ثم يتجه غرباً حتى يصب في البحر المتوسط شمال مدينة صور، وهذا الجزء الأخير يسمى نهر القاسمية ، ويبلغ طول نهر الليطاني حوالي 170 كيلو متراً ومساحة حوضه 2186 كيلو متراً مربعاً [22] ، يمثل نهر الليطاني أهمية بالغة بالنسبة لليهود الذين أكدوا في مناسبات عديدة أطماعهم في هذا النهر ، فقد صرح وايزمان بقوله: (إذا ما عزلت فلسطين عن الليطاني فلن يمكنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي)[23] وفي مؤتمر الصلح طالب اليهود الحكومة البريطانية بضرورة جعل الليطاني ضمن حدود الوطن القومي اليهودي إلا أن هذا الأمر لم يتحقق في هذه الفترة بسبب معارضة الحكومة الفرنسية صاحبة الأطماع في لبنان . وتم رسم الحدود بين فرنسا وبريطانيا سنة 1930 م جنوب نهر الليطاني ، وظل النهر لبنانياً صرفاً [24] ، إلا أن هذا النهر ظل مستهدفاً من قبل اليهود ، وقد حاولوا تحقيق أهدافهم بطرق سلمية في بداية الأمر ، ففي سنة 1941 تقدمت شركة يهودية إلى الرئيس اللبناني الفريد نقاش تطلب منه منحها امتيازاً لاستغلال مياه لبنان ، بما في ذلك الليطاني لتزويد المدن اللبنانية بالمياه والكهرباء ، ونقل الفائض إلى فلسطين ، إلا أن الفريد نقاش رفض هذا العرض،[25] وفي سنة 1949 م خلال اجتماع لجنة التوفيق الدولية آثار مندوبو اليهود قضية مياه الليطاني ، فأوصت هذه اللجنة باستثمار 8/7 من مياه النهر لصالح اليهود عن طريق تحويله إلى نهر الأردن ، بحجة أن مياهه كانت تذهب هدراً إلى البحر دون الاستفادة منها [26] ، كما أُقحِمَ نهر الليطاني في المشاريع الصهيونية للمياه في فلسطين ، وفي مقدمتها مشروع كوتون 1955 م ، الذي اقترح ضخ حوالي 55 ٪ من مياه الليطاني إلى نهر الأردن ، للاستفادة منها في الري وتوليد الكهرباء [27] وهنا يجب ملاحظة أن لبنان لم تعمل بطريقة جادة على استغلال مياه نهر الليطاني استغلالاً كاملاً، وقد صرح بذلك رئيس الوزراء اليهودي ليفي اشكول إذ قال: (إن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر)[28] وربما يرجع عدم استغلال لبنان لمياه الليطاني إلى المشاكل الداخلية التي تعاني منها لبنان لأن منطقة لبنان كما هو معروف منطقة صراع ديني وعرقي ، وربما يكون لليهود دور في اذكاء الفتن داخل لبنان ليزيد من عرقلة جميع المشاريع التنموية ، وفي الستينات تجددت أطماع اليهود في لبنان ، وذلك بعد أن حققوا سيطرتهم على الجولان والضفة الغربية وغزة وسيناء عقب حرب 1967 م ، وعندما عجزوا عن تحقيق أطماعهم بالطرق السلمية ، قاموا باستعمال القوة ضد لبنان ، ففي سنة 1978 م اجتاحت الجيوش اليهودية جنوب لبنان فيما يعرف بعملية الليطاني بحجة القضاء على المقاومة الفلسطينية ، إلا أنه في الحقيقة كان الهدف منها الوصول إلى نهر الليطاني ، وتعززت هذه السيطرة باستيلاء اليهود على جنوب لبنان عام 1982 م ، وبهذا وضع اليهود أيديهم على أكثر من 30 كم من طول النهر ، واستقرت قواتهم عند انعطافه غرباً وهو ما يعرف باسم نهر القاسمية ويعد هذا الجزء أغزر أجزاء النهر بالمياه لأنه يعزز بذوبان الثلوج قبل وصوله إلى البحر المتوسط ، وبعد عام واحد من الاحتلال بدأ اليهود في ربط شبكة مياه القرى اللبنانية على الحدود بشبكة مياه شمال فلسطين ،

كما بدأو في صخ مياه الليطاني عبر الأنابيب إلى المستوطنات اليهودية في الجولان، وفي عام 1989 م قام اليهود بتسييج نبع الوزّاني أحد روافد نهر الليطاني، وطرد المزارعين اللبنانيين من هذه المنطقة.[29]

وأخيراً نستطيع القول أن اليهود تمكنوا من السيطرة على مياه لبنان كما فعلوا مع الأردن وسوريا ، وأن الحكومة اللبنانية لم تحرك ساكناً في هذا الجانب سوى تقديم الشكاوى إلى مجلس الأمن ، ويرجع ذلك إلى عدم وحدة القرار السياسي في لبنان والصراعات الطائفية فيه ، في مقابل ذلك حصل اليهود على الدعم المادي والمعنوي من جميع المنظمات اليهودية العالمية والدول الغربية ، لذلك يعجز لبنان - والعرب جميعاً - عن انقاذ مياههم في غياب العمل العربي المشترك.

ثانياً : سياسة اليهود الخارجية لتهديد الأمن المائي العربي :

1. العلاقات اليهودية الأثيوبية:

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله " 6650 كم " ، ينبع من بحيرة فكتوريا في الهضبة الأفريقية ، ويمر هذا النهر بتسع دول[30] منها سبعة دول أفريقية وهي دول المنبع ، وينتهي مصبه في البحر المتوسط ، ونتيجة الصراع العربي اليهودي في الشرق الأوسط حول المياه ، بدأ اليهود العمل على إقامة علاقات مع بعض الدول الأفريقية ، التي تتحكم في منابع النيل لضرب الدول العربية ، وسنقتصر الحديث على أثيوبيا لأنها أكثر الدول التي تغلغل اليهود فيها لتحقيق هذا الهدف، ولأن أثيوبيا، بالإضافة إلى أنها من دول المنبع ، فهي الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على البحر الأحمر وبذلك سيتمكن اليهود عن طريقها من الحصول على موقع قدم على ساحل البحر الأحمر ، كما أن أثيوبيا هي أقرب الدول الأفريقية للعرب، الأمر الذي استغله اليهود لإثارة المشاكل بين العرب والأفارقة،[31] تحصل اليهود سنة 1949م على منفذ على البحر الأحمر، وذلك باحتلالهم لأم الرشراش المصرية، وتأسيس ميناء إيلات ، وبعد العدوان الثلاثي على مصر تحصلوا على حق المرور من البحر الأحمر، وعززوا ذلك في معاهدة كامب ديفيد [32] ، وقد تجلت أطماع اليهود في مياه النيل في مظهرين : إما الحصول على موافقة الحكومة المصرية بجر مياه النيل إلى صحراء النقب في فلسطين ، أو الضغط على الحكومة المصرية عن طريق أثيوبيا ، ففي سنة 1973 م طرح اليهود على مصر فكرة جر مياه النيل إلى صحراء النقب ، عن طريق قنوات تحت قناة السويس ، وتعبر صحراء سيناء إلى صحراء النقب ، لتقام عليها مشاريع زراعية وعمرانية في غزة والنقب لاستقبال المهاجرين اليهود ، ويبدو أن هذا المشروع قد لاقى قبولاً من الجانب المصري ، فقد نشرت مجلة أكتوبر المصرية سنة 1979 م أن الرئيس المصري أنور السادات قد صرح بإمكانية نقل مياه النيل إلى صحراء النقب [33] وطلب من المهندسين وضع تصور لنقل مياه النيل إلى مدينة القدس ، كما اقترح بعض المهندسين اليهود ضرورة إيصال المياه المنقولة من النيل ، إلى العرب في غزة والنقب والضفة الغربية ، ليبقى هؤلاء رهينة المشروع ولا يبقى اليهود تحت رحمة العرب ، وقد واجه هذا المشروع معارضة شديدة من طرفين :

الأول: الشعب المصري الذي رفض أن تذهب مياه النيل إلى أكبر عدو للمسلمين والعرب وهم اليهود .

الثاني: معارضة دول الحوض ، فالنيل ليس مصرياً بل تتشارك فيه مجموعة من الدول الأفريقية، التي اعتبرت تصريحات السادات غير قانونية [34] .

وعندما فشل اليهود من نقل مياه النيل إلى صحراء النقب ، للأسباب السابقة أو لأن أنور السادات لم يكن جاداً في تصريحاته ، وإنما الهدف منها هو تخفيف الضغط اليهودي على الفلسطينيين ، بدأ اليهود في التسلل إلى منابع النيل عن طريق إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع أثيوبيا ، للضغط على الحكومة المصرية ، وذلك بتقديم المساعدات للحكومة الأثيوبية لإنشاء 26 سداً على نهر النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار وانتاج 28 مليار كيلو واط من الطاقة الكهربائية الأمر الذي يحرم مصر من خمسة مليارات متر مكعب من المياه [35] ، كما أعلنت شركة تاحل اليهودية على أنها تقوم بمشاريع

وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي ، وأن عدداً من الخبراء اليهود قاموا بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به، وذلك حول إمكانية إقامة عدداً من السدود على نهر النيل الأزرق ، ويهدف التعاون اليهودي الأثيوبي إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع تصل إلى 40 مشروعاً مائياً على النيل الأزرق لتنمية الأرض الواقعة على الحدود السودانية الأثيوبية ، كما ازداد التعاون اليهودي الأثيوبي ليشمل المجالات العسكرية حيث زوّد اليهود أثيوبيا بعدد من الطائرات والقنابل ، وقامت بتدريبات للجيش الأثيوبي في مقابل ذلك سمحت أثيوبيا بهجرة اليهود الفلاشا إلى فلسطين المحتلة [36] ، وإذا قارنا بين احتياجات مصر وأثيوبيا لمياه النيل فسنجد أن مصر أشد حاجة من أثيوبيا لمياه النيل ، واعتمادها على النيل يكاد يكون كلياً ، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستعمالات المنزلية ، فالمصادر المائية الداخلية لمصر لا تلبي إلا 15٪ من احتياجاتها المائية ، بينما تحصل على الـ85 ٪ الباقية من مياه النيل، لذلك أي نقص في كمية المياه يؤثر على اقتصادها تأثيراً مباشراً [37] ، أما أثيوبيا فهي تمتلك ثروة مائية هائلة في شكل أنهار داخلية وبحيرات عذبة ومخزون جوفي يكفي جميع طموحاتها التنموية دون الحاجة إلى مياه النيل إلا بالقدر القليل ، رغم ذلك تقوم أثيوبيا بإنشاء السدود على هذا النهر بمساعدات يهودية وأهم هذه السدود ، سد بنشان على النيل الأزرق وسد الليبرد على النيل الأبيض وسد ستيث على نهر عطبرة [38] ، وقد ازدادت مخاوف الحكومة المصرية ، عندما بدأت أثيوبيا تعمل على التخلص من جميع الاتفاقيات المعقودة في السابق حول توزيع مياه النيل ، وترى أنها لم تعد ملزمة بتطبيقها لأن هذه الاتفاقيات وقعها الاستعمار الأوربي ومن أهم هذه الاتفاقيات :

أ- بروتوكول روما 1891 م بين بريطانيا وإيطاليا وتعهدت إيطاليا في المادة الثالثة - وهي صاحبة السيادة على أثيوبيا في هذه الفترة - بعدم إقامة أي مشروع على نهر عطبرة .

ب- اتفاقية أديسا بابا 1902 م بين بريطانيا وأثيوبيا والتي تعهد بموجبها ملك أثيوبيا في المادة الثانية بعدم إقامة أية مشروعات سواء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو بحر السوباط ، يكون من شأنها التأثير على مياه النيل إلا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية [39] .

2. العلاقات اليهودية التركية :

إن سوريا والعراق يعتبران من دول الجوار بالنسبة لفلسطين المحتلة ويشكلان محور القوة الاقتصادية والعسكرية العربية في تلك المنطقة لهذا أصبح التزايد في نمو هذه القوة يشكل خطراً على اليهود الذين يعلموا جيداً أنهم يقيموا كيانهم على أرض عربية مغتصبة ، لذلك أخذوا يعملون على إثارة المشاكل بين هذه الدول والدول المجاورة لها لكي يضعفوها عسكرياً واقتصادياً أولاً ، ويشغلوها عن التواجد اليهودي في الأراضي العربية ثانياً ، وفي أحيان أخرى تثير المشاكل بين هذا الدول نفسها ، وبما أن الماء - إلى جانب النفط بالنسبة للعراق - يعد مصدر قوة لسوريا والعراق ، ومسألة حيوية في المنطقة لذلك عمل اليهود على التركيز على هذا الجانب ، وذلك بالتغلغل داخل تركيا ومساعدتها في إقامة بعض المشاريع المائية .

تعد تركيا أول دولة إسلامية تعترف بالدولة اليهودية ، فقد اعترفت بها في 8-2-1949 م أي بعد أسبوع فقط من اعتراف الولايات المتحدة بها ، حيث صرح وزير خارجيتها آنذاك ، نجم الدين صادق بقوله : " إن إسرائيل حقيقة واقعة اعترفت بها أكثر من ثلاثين دولة " [40] كما أن تركيا تعد عضواً في حلف شمال الأطلسي ذو النوايا الاستعمارية في المنطقة العربية . وكما هو معروف فإن العلاقات العربية التركية أخذت في الفتور بعد الحرب العالمية الأولى ، بسبب اتصال العرب وتحالفهم مع بريطانيا ضد تركيا في هذه الحرب ، وقد استفاد اليهود من الجمود في العلاقات العربية التركية ، وأخذوا في إقامة علاقات اقتصادية مع تركيا ، فتبودلت الصادرات والواردات وذلك كإجراء من قبل اليهود لمواجهة أي مقاطعة عربية في المستقبل.[41]

ترجع مسألة اقتسام مياه نهر الفرات الحديثة إلى عام 1957 م ، وذلك عندما أرسلت السفارة التركية في بغداد مذكرة إلى الحكومة العراقية ، أشارت فيها إلى عزم تركيا على إنشاء سد كيبان على نهر الفرات ، إلا أنه في العقود التالية ازدادت المشاريع التركية على نهر الفرات وروافده [42] ، ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول "مشروع الغاب" الذي تبنته الحكومة التركية منذ سنة 1984 ، وهو مشروع يتضمن إنشاء 21 سداً في أعالي دجلة والفرات ، ويهدف إلى تزويد المناطق الحدودية ذات الغالبية الكردية بالطاقة الكهربائية ، ومياه الري لاستصلاح الأراضي الزراعية ، وتمكنت تركيا من إقامة ثلاثة سدود على نهر الفرات وهي سد كيبان وسد كراكيا وسد اتاتورك ، وسد بيرشيك [43] ، وسدّان على نهر دجلة هما سد باتمان وسد ايليسو ، وتهدف تركيا من خلال هذا المشروع الضخم إلى إحياء جنوب الأناضول ، وري ما يعادل 10 ٪ من المساحة الكلية لتركيا ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الزراعة والاقتصاد العراقي والسوري ، إلا أن سوريا تعد الأكثر ضرراً لأن أغلب السدود التي أقامتها تركيا على نهر الفرات الذي يمثل عصب الاقتصاد السوري ، بينما العراق يجري به إلى جانب الفرات، نهر دجلة الذي يبلغ طوله 1900 كم منها 1415 داخل العراق و441 داخل تركيا و44 داخل سوريا، وتوجد له خمسة روافد داخل العراق هي نهر الخابور ، والزاب الكبير ، والزاب الصغير ، ونهر العظيم، ونهر ديالى [44] ، والجدول التالي يبين أهم السدود على نهري دجلة والفرات والسعة التخزينية لكل سد. [45]

السدود على نهر دجلة		
اسم الدولة	اسم السد	السعة التخزينية "مليار م^3"
تركيا	باتمان	1.174
	ايليسو	1.41
العراق	ايسكى موصل	13.300
	بخمة(على الزاب الكبير)	8.300
	دخان(على الزاب الكبير)	6.800
	دربنديخان "على نهر ديالى"	3.500

السدود على نهر الفرات		
اسم الدولة	اسم السد	السعة التخزينية "مليار م^3"
تركيا	كيبان	30.600
	كراكيا	9.540
	اتاتورك	48.600
سوريا	طبقة	11.600
	البعث	0.900
	تشرين	0.210
	مجموعة الخابور أربع سدود	1.663
العراق	حديثة	11.300

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلب السدود التي أقامتها تركيا ضمن مشروع جنوب الأناضول تتركز على نهر الفرات والسدود التي تقيمها سوريا أيضاً تتركز على نفس النهر وبهذا فالسدود السورية تعتبر مهددة بانخفاض منسوب المياه بها في حالة حجز تركيا للمياه عنها ، ومن بين

مشاريع التعاون التركي اليهودي مشروع أنابيب السلام التركي وهو يمثل قمة التآمر التركي على الأمن القومي العربي ، إذ يمثل سياسة النفط مقابل الماء ، وهذا المشروع رغم أنه يكلف تركيا الكثير إلا أنه يضمن لها التحكم في الغذاء العربي ، ويقوم هذا المشروع على جر المياه التركية من كليكيا عبر قنوات تخترق سوريا والأردن ، وتتوزع بعد ذلك إلى شبكتين ، الأولى نحو الحجاز والثانية نحو الخليج العربي، وعن طريق هذه القنوات تصبح المنطقة العربية تحت رحمة الأتراك سياسياً واقتصادياً [46] ، وفي الآونة الأخيرة أصبحت تركيا تستعمل الماء كسلاح سياسي ضد سوريا فيما يتعلق بقضية الأكراد ، فتركيا لن تقبل بقيام دولة للأكراد بسبب العداء بين الطرفين ، وبسبب أن الدولة التي ينوي الأكراد إقامتها تقع أغلب أجزائها في السهول والجبال القريبة من نهر الفرات ، وتركيا تتهم سوريا بدعم حزب العمّال الكردي في تركيا لذلك صرّح بعض المسئولين الأتراك بأن بلادهم ربما تعيد النظر في تدفق مياه الفرات إلى سوريا ، إذ لم تتوقف الأخيرة عن دعم الأكراد [47] ، وفي عام 1958 م تم عقد اتفاقية " الرمح الثلاثي " بين تركيا واليهود وإيران والتي من أهم بنودها تبادل المعلومات الأمنية ، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء استخبارات البلدان الثلاثة وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ الموساد اليهودي مركزاً استخباراتياً في تركيا ، وفي مقابل التدريبات التقنية المقدمة آنذاك من الموساد إلى هيأة الاستخبارات التركية ، كان اليهود يستفيدون من علاقة تركيا بالدول العربية والإسلامية في خرق الحصار العربي المفروض عليهم [48] .

ثالثاً : الآثار المترتبة على السياسة اليهودية :

إن سيطرة اليهود على معظم مصادر المياه العربية ، واتصالاتهم بتركيا وأثيوبيا خلّف آثار سياسية واقتصادية على المنطقة العربية وأصبحت المشاريع الاقتصادية العربية رهينة بالقرارات السياسية في تل أبيب وأنقرة وأديس أبابا .

1. الآثار السياسية :

إن مشكلة المياه ساهمت في رسم الحدود السياسية لدولة فلسطين المحتلة فعند قيام الكيان اليهودي لم تكن هناك حدود واضحة ومحددة لدولته المزعومة ، إلا أن زعماء الحركة الصهيونية حرصوا على أن تصل حدودهم إلى جميع موارد المياه ولا تزال المياه تعرقل مسيرة مفاوضات السلام بين العرب واليهود ونتج عن الصراع العربي اليهودي وقوع بعض الاراضي العربية الغنية بمصادر المياه تحت السيطرة اليهودية ، فبعد حرب عام 1967 م تمكن اليهود من السيطرة على هضبة الجولان السورية التي تتحكم في روافد نهر الأردن ، كما انتهت هذه الحرب بسيطرة اليهود على الضفة الغربية وقطاع غزة الغنية بالمياه الجوفية ، فالضفة الغربية تغطي 40 ٪ من مجموع الاستهلاك اليهودي للمياه، فقد أكد أحد الخبراء اللبنانيين وهو فاروق غندور بأن فلسطين المحتلة تحصل على حوالي 65 ٪ من احتياجاتها المائية من الاراضي العربية التي تم احتلالها بعد سنة 1967 م،[49] وفي عام 1982 م اجتاحت القوات اليهودية جنوب لبنان بحجة مطاردة الثوار الفلسطينيين في جنوب لبنان ، إلا أن السبب الرئيسي هو الوصول إلى نهر الليطاني . كما أن تجفيف بحيرة الحولة سنة 1950 م ، بالإضافة إلى المردود الاقتصادي لليهود حيث تحصلوا على مساحات شاسعة للزراعة، مكنهم تجفيف هذه المستنقعات من حرية الحركة لقواتهم العسكرية نحو لبنان وسوريا وتسبب في العديد من المنازعات بينهم وبين سوريا،[50] وفي بداية عام 1964 م أعلن اليهود عن مباشرتهم في تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب ، ويعد ذلك العمل اعتداءً صريحاً على المياه العربية دون مراعاة للقوانين الدولية ، أو لحقوق العرب في هذا النهر ، وقد تسبب هذا التحويل في نقص كمية المياه في نهر الأردن ، وعندما حاول العرب تحويل روافد النهر إلى داخل سوريا والأردن ، قام اليهود بنسف مواقع التحويل بالطائرات وانتهى الأمر بسيطرة اليهود نهائياً على هذه المواقع بعد حرب 1967 ، وتحويل نهر الأردن ، بالإضافة إلى كونه اعتداء سافر على الأمن المائي العربي فإنه يشكل خطراً سياسياً وعسكرياً على

المنطقة العربية ، إذ يهدف اليهود من خلال هذا التحويل إلى إرواء صحراء النقب التي تمثل حوالي ثلثي مساحة فلسطين وجعل هذه المنطقة مهيأة لاستقبال المهاجرين اليهود ، حيث أكد الخبراء اليهود بأن النقب تستطيع استقبال حوالي خمسة ملايين يهودي ، وبجعل النقب منطقة عامرة بالمستوطنين يكون اليهود قد أمنوا حدودهم الجنوبية ضد أي اعتداء مصري ، ويكونوا أيضاً ضمنوا فصل المشرق العربي عن المغرب العربي [51] ، كما أن اليهود يستعملوا المياه كسلاح سياسي ضد العرب ، لكنهم يحرصوا على عدم اظهار تهديدهم الرسمي للمياه العربية بسبب اشتراكهم في بعض أحواض الأنهار مع بعض الدول العربية التي لا تزال لديها القدرة على المواجهة لذلك ابتعد اليهود عن خط المواجهة المباشر إلى خط المواجهة غير المباشر ، وذلك عن طريق التغلغل داخل الدول التي تتحكم في منابع الأنهار الكبرى مثل تركيا وأثيوبيا [52] ، واستعمال هذه الدول في الضغط على الدول العربية ، لإجبارها على الجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة ، ففي أعالي النيل كانت علاقة اليهود بأثيوبيا التي توجد بها منابع النيل الأزرق الذي يمد مصر والسودان بحوالي 85٪ من إيرادات النيل ، تقوم على مصالح سياسية مشتركة بين الطرفين فأثيوبيا تستعمل المياه للضغط على السودان لإيقاف مساعداتها لأرتريا ، وإبعاد مصر عن مساندة الصومال ، وتضغط على الحكومتين المصرية والسودانية لتعديل اتفاقية مياه النيل سنة 1902 [53] ، واليهود يستعملوا أثيوبيا للضغط على مصر والسودان للاعتراف بدولتهم ، والموافقة على نقل مياه النيل إلى صحراء النقب ، ومعارضة المشاريع العربية التي تقع على نهر النيل، ففي سنة 1960 م دفع اليهود أثيوبيا إلى معارضة مشروع السد العالي الذي تقيمه الحكومة المصرية على نهر النيل . وفي الجهة التركية أيضا أصبحت تركيا تهدد الدول العربية التي تشاركها نهري دجلة والفرات ، وظهر ذلك واضحاً في التهديدات التي أعلنتها تركيا بقطع المياه عن سوريا إذا لم تتوقف الأخيرة عن دعم الحزب الكردي في تركيا ، وتلويحها المستمر للعراق ، باستخدام النفط مقابل الماء،[54] وأخيراً استطاع اليهود تطويق العرب بطوق من الدول غير العربية ، والمتمثلة في تركيا وأثيوبيا ، وأصبح مركز الصدارة لهذه الدول ، الصديقة لليهود ، ومما ساعد على تطبيق هذه السياسة هو ضعف العرب وعدم قدرتهم على اتخاذ قرار موحد ضد اليهود .

2. الآثار الاقتصادية :

لقد تأثر الاقتصاد العربي بسيطرة اليهود على الموارد المائية سواء في فلسطين أو في الدول العربية المجاورة لها ، ففي فلسطين بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 م أصدر اليهود مجموعة من الأوامر العسكرية التي حدّت من استغلال العرب للمياه في هذه المنطقة ، فمنعوهم من زراعة بعض المحاصيل الزراعية ، كما منعوهم من حفر الآبار إلا بتراخيص من الحكومة اليهودية [55] ، كما قام اليهود أيضاً بتدمير وسائل الري ومنعوا العرب من استثمار المياه بحجة الأمن ، وأدى إسراف اليهود في ضخ المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ارتفاع نسبة التلوث للمياه الجوفية بسبب تسرب مياه المجاري وكثرة استعمال المبيدات الكيماوية ، كذلك اتبع اليهود سياسة جفر الآبار العميقة قرب مصادر المياه العربية ، وكان عمق الآبار اليهودية يصل إلى 800 متراً بينما فرضوا على العرب ألا تزيد أعماق آبارهم عن 120 - 140 متراً مما تسبب في جفاف الآبار العربية ، وفي هذه الحالة يمنع العرب من حفر آبار جديدة ويضطروا إلى شراء المياه من اليهود ، ولا شك أن هذه الإجراءات أثرت على الاقتصاد الفلسطيني ، حيث جفت أراضي المزارعين ولحق الضرر بمحاصيلهم الزراعية ، واضطروا في بعض الأحيان إلى الهجرة خارج فلسطين ، هذا الجفاف والنقص في المياه حدث في المناطق العربية فقط ، بينما في المستعمرات اليهودية المجاورة كان المستوطنون ينعمون بالمياه لدرجة الاستحمام في برك أعدت لهذا الغرض [56] ، وعندما قام اليهود بتجفيف بحيرة الحولة سنة 1950 م أدى ذلك إلى الإضرار بأهالي المنطقة ، فصودرت أملاكهم وشردوا في المنطقة وحرموا من مزاولة حرفة صيد الأسماك [57] ، التي يمارسها المواطنون في بحيرة الحولة ، وتعد المشاريع التي قام بها اليهود مثل

مشروع لودرميلك ومشروع جنيستون القاضية بتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب ضربة خطيرة للاقتصاد الأردني ، فهذا التحويل يجعل الدول العربية مثل الأردن وسوريا تحت رحمة اليهود كذلك أدى هذا المشروع إلى نقص واضح في مياه نهر الأردن .

ويتعرض اقتصاد سوريا والعراق للخطر أيضاً بسبب المشاريع التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول " مشروع الغاب " إذ يتضمن هذا المشروع إقامة 22 سداً و19 محطة كهربائية وإقامة هذه المشاريع تؤدي إلى أن يفقد نهر الفرات سنوياً 15 مليار متر مكعب ، وينخفض نصيب المياه في سوريا إلى 40 ٪ وفي العراق إلى 80 ٪ [58] ، كما أن إقامة هذه السدود تودي إلى تردي نوعية المياه الواردة إلى العراق حيث تزداد نسبة الملوحة وبالتالي تحد الملوحة من استعمالات المياه ، فالمياه المالحة غير صالحة للشرب والصناعة وتلحق الضرر بالمزروعات وتسبب أعطالاً في المحطات الكهربائية ، الأمر الذي سيكلف العراق نفقات عالية لتجاوز أخطار الملوحة [59] ، كما أن سوريا تعتمد في اقتصادها على مياه الفرات ، وذلك في تخفيض نسبة استيراد المواد الغذائية من الخارج حيث أنها تعتمد على 90 ٪ من مياه الفرات في الزراعة [60] ، وعندما قامت تركيا بقطع مياه الفرات لمدة شهر من 13-1 إلى 13-2-1990 م وذلك لملء خزان سد اتاتورك ، انخفض منسوب المياه في النهر حتى تحول إلى جدول مالح غير ذي أهمية ، وتوقفت المحطات الكهربائية السورية والعراقية عن العمل بكامل طاقتها ، وقد اتهم وزير الري العراقي الحكومة التركية بأن أعمالها على الفرات تعد خرقاً لاتفاقية 1946 م بين تركيا والعراق حول اقتسام مياه النهر ، وأن تركيا تتلقى مساعدات غربية ويهودية في هذا المجال دون الحصول على موافقة الدول المشاركة في مياه هذا النهر.[61]

- الخاتمة:

من خلال تتبعنا لهذا البحث يتضح أن اليهود سعوا دوماً وبقصار جهدهم للسيطرة على المزيد من المياه العربية . فقد سيطروا على أكثر من 70 ٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية ، وفرضوا القيود على استعمال العرب للمياه داخل فلسطين ، بل ونسفوا مضخات الري العربية في بعض أنحاء فلسطين ، كما أقدموا على نقل مياه نهر الأردن من الشمال إلى الجنوب وذلك لإرواء صحراء النقب لاستقبال المهاجرين اليهود ؛ كما تمكن اليهود بعد حرب 1967 م من السيطرة على هضبة الجولان التي تتحكم في أغلب منابع أنهار تلك المنطقة ،كما استولوا على حوالي 800 مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني ، وذلك بعد أن احتلوا عام 1982 م حوالي 30 كيلومتر من طول هذا النهر وفي سنة 1984 م بدأو في جر مياه نهر الليطاني إلى مستعمراتهم في هضبة الجولان ، كذلك يعمل اليهود على التغلغل داخل تركيا وأثيوبيا حيث منابع النيل والفرات ، وذلك لفرض حصار سياسي واقتصادي على المنطقة العربية لإضعافها عسكرياً ، وشغلها عن التواجد اليهودي في فلسطين .

وهكذا ساهم اليهود مساهمة مباشرة في خلق أزمة مائية في الشرق الأوسط ، وأصبح شبح الحرب يلوح في الأفق ، وتعثرت مسيرة السلام ، لأن اليهود رفضوا الانسحاب من المناطق التي احتلوها عام 1967 م ، لأنها تزودهم بحوالي 65 ٪ من احتياجاتهم المائية ، كما أن اليهود يسعوا إلى إشعال حرباً في الشرق الأوسط ، ويحرصوا على ألا يكونوا طرفاً فيها وذلك بإثارة المشاكل المائية حول الأنهار الكبرى كالنيل والفرات . وخلاصة القول إن المياه العربية تتعرض لأخطار خارجية تتمثل في:

1) ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مختلف أنحاء العالم الأمر الذي يكشف عن استمرارية أطماع اليهود المائية ، فالأرض الفلسطينية لا تستطيع استيعاب المزيد من المهاجرين والموارد

المائية في فلسطين المحتلة لا تكفي هؤلاء المهاجرين فلابد أن يكون ذلك على حساب الارض والمصادر المائية العربية .

2) قيام تركيا بسلسلة من المشاريع المائية في الأناضول ضمن مشروع " الغاب " الأمر الذي يؤثر على حاجة سوريا والعراق من مياه دجلة والفرات .

3) ظهور النشاط اليهودي في أثيوبيا ، يهدد مصر والسودان حيث أن الهضبة الأثيوبية تزود نهر النيل بحوالي 84 ٪ من المياه الواردة إلى مصر .

وأخيراً نرجو أن نكون قد وفقت في هذا العمل ، ونعتذر عن النقص والتقصير ، لأن ذلك مما فطر عليه الخلق ، وكمال العمل لله وحده.

هوامش البحث:

1. كمال دندن ، " إسرائيل وتحلية مياه البحر " ، فلسطينيات ، 12 ، (بيروت ، مركز الأبحاث ، 1968) ، ص 190.
2. عباس قاسم ، " الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية " ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 174 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993) ، ص 22 .
3. مصطفى كزكز ، " المياه والصراع حولها في الشرق الأوسط " ، مجلة الأرض ، عدد 11 ، سنة 1992 ، ص 43 - 44 .
4. هضبة الجولان تمثل جزء من الأراضي العربية السورية التي احتلها اليهود سنة 1967 م تبلغ مساحتها الكلية 1800 كم^2 منها 1300 كم^2 تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، يتراوح ارتفاعها بين 900 - 1300 متر . أنظر جمعة رجب طنطيش ، المياه في فلسطين دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية ط1 ، (طرابلس ، الدار الجماهيرية ، 1989) ، ص 261 .
5. الأرقم الزغبي ، الغزو اليهودي للمياه العربية ، (بيروت ، دار النفائس ، 1992) ، ص 75 .
6. مثل الحصبائي ، بن ياس ، اليرموك .
7. حسين عبد القادر صالح ، " حرب المياه بين العرب وإسرائيل " ، شؤون عربية ، عدد 55 ، (القاهرة ، جامعة الدرل العربية ، 1988) ، ص 66 .
8. جمعة رجب طنطيش ، مرجع سابق ، ص 262 .
9. محمود شيت خطاب ، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، ط3 ، (طرابلس ، دار الفكر ، د.ت) ، ص 14 .
10. بدأ اليهود في تجفيف بحيرة الحولة سنة 1950 م على ثلاث مراحل استغرقت سبع سنوات حيث انتهى العمل بها سنة 1957 م كلفت الخزانة اليهودية ثمانية ملايين ليرة لكنها أكسبتها 60 ألف دنم صالحة للزراعة . انظر ، إبراهيم نصار . " الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية " ، مجلة الأرض ، عدد . 2.1 ، سنة 1992 ، ص 70 .
11. صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، (القاهرة مكتبة الأنجلو ، د.ت) ، ص 537 ، 538 .
12. الأرقم الزغبي ، مرجع سابق ، ص75 .
13. علي محمد وإبراهيم الحمصاني ، إسرائيل قاعدة عدوانية ، (الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت) ، ص 376 .
14. علي الجرباوي ، ورامي عبد الهادي ، " مياه دولة فلسطين من الاستيلاب إلى الاسترداد " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد . 4 ، سنة 1990 م ، ص 89 .
15. صبحي كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي ، ط1 (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980) ، ص 6 .
16. لودرميلك هو خبير أمريكي متخصص في صيانة الموارد الطبيعية له خبرة بمشروعات المياه التي نفذت في الولايات المتحدة كلفته الوكالة اليهودية بدراسة مشاريع الري في فلسطين ، قدم دراسة تحت عنوان " فلسطين أرض الميعاد " واقترح جر مياه الأردن إلى النقب . أنظر جمعة طنطيش ، مرجع سابق ، ص 141 .

17. طعان صعب ، " تطوير مشروع نهر الأردن " ، شؤون فلسطينية ، عدد 35 ، (بيروت منظمة التحرير الفلسطينية ، 1974) ، ص 99 .
18. عبد الرازق محمد أسود ، الموسوعة الفلسطينية ، م1 ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، صـ240 .
19. إبراهيم نصّار ، مجلة الأرض ، مرجع سابق ، ص 77 .
20. في سنة 1964 دعى الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة وذلك لاتخاذ قرار عربي ضد المشروع اليهودي الذي يستهدف نقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب .
21. رفعت سيد أحمد ، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل ، ط1 ، (القاهرة ، دار الهدى ، 1993) ، ص 203 .
22. صالح حسين الطيطى ، " أزمة المياه في الشرق الأوسط الوضع الراهن والمتوقع " ، مجلة قار يونس العلمية ، عدد 4.3 ، (بنغازي ، جامعة قار يونس ، 1992) ، ص 45 .
23. أحمد الكايد ، " الماء من حدود الفكر إلى حدود الدولة الصهيونية " ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد 88 ، (عمان ، دار الكرمل ، 1992) ، ص 114 .
24. وزارة الدفاع ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ط1 ، (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1973) ، ص 524/523 .
25. جمعة طنطيش ، مرجع سابق ، ص 254 .
26. وزارة الدفاع ، مرجع سابق ، ص 225 .
27. جمعة طنطيش ، مرجع سابق ، ص 226/225 .
28. نبيل فارس ، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي ، (القاهرة ، دار الاعتصام د.ت) ، ص 290 .
29. الأرقم الزغبي ، مرجع سابق ، ص 91-92 .
30. الدول التي يمر بها نهر النيل هي (زائير ، بوروندي ، رواندا ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، السودان ، مصر) " أنظر صبحي كحالة ، مرجع سابق ، ص 51.
31. ديمتري بونوماربوف ، سياسة إسرائيل في أفريقيا الاستوائية ، ت عماد الدين حاتم ، (سبها ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، د.ت) ، ص 81 .
32. عباس قاسم ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص 36-37 .
33. إبراهيم نصّار ، مجلة الأرض ، مرجع سابق ، ص 81-82 .
34. صبحي كحالة ، مرجع سابق ، ص 50-51 .
35. أحمد الكايد ، " الأمن المائي العربي " ، مجلة الشهيد ، عدد 128 ، (قبرص ، شركة الشاهد للنشر ، 1996) ، ص 36 .
36. نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 278 .
37. أمين حامد مشعل ، " العرب وأزمة الماء " ، مجلة العربي ، عدد 445 ، (الكويت ، وزارة الإعلام ، 1995) ، ص 28 .
38. نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 145 .
39. أحمد حسن الرشيدي ، " مياه النيل في سياسة مصر الخارجية " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 30 ، (بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1989) ، ص 122.
40. جلال يحيى معوض ، " العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات " ، شؤون عربية ، عدد 88 ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 1996) ، ص 127 .
41. يحيى عرود يحيى ، العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل ، (بيروت ، مركز الأبحاث ، 1971) ، ص 46 .
42. مأمون كيوان ، " الخلاف المائي التركي - السوري العراقي خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية " ، مجلة شؤون عربية ، عدد 87 ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 1996) ، ص 128 .
43. صالح حسين الطيطي ، مرجع سابق ، ص 37 .
44. محمد مجذاب بدر العناد ، " أزمة المياه العربية مشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية " ، شؤون عربية ، عدد 86 ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، 1996) ، ص 52 .
45. صالح حسين الطيطي ، مرجع سابق ، ص 43 .
46. عباس قاسم ، المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص 30 .
47. أحمد الكايد ، مجلة الشاهد ، مرجع سابق ، ص 38 .

48. جلال يحيى معوض ، شؤون عربية ، مرجع سابق ، ص 128 .
49. عباس قاسم ، المستقبل العربي ، مرجع سابق ، ص 21 .
50. إبراهيم نصّار ، مجلة الأراضي ، مرجع سابق ، ص 70 .
51. حسين عبد القادر صالح ، مجلة شؤون عربية ، مرجع سابق ، ص 62 .
52. حسن حمدان العلكيم ، " السلام بين العرب وإسرائيل " ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد 24 ، عدد 4 (الكويت ، جامعة الكويت ، 1996 م) ، ص 318 .
53. رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 192 .
54. أحمد الكايد ، الشاهد ، مرجع سابق ، ص 38 .
55. حسن بكري ، " البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية الإسرائيلية " ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد 88 ، (عمّان ، دار الكرمل ، 1992) ، ص 28 .
56. صبحي كحالة ، مرجع سابق ، ص 43-44 .
57. إبراهيم نصّار ، مجلة الأراضي ، مرجع سابق ، ص 70 .
58. مأمون كيوان ، شؤون عربية ، مرجع سابق ، ص 130 .
59. نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 210-211 .
60. نبيل فارس ، المرجع نفسه ، ص 206 .
61. مأمون كيوان ، شؤون عربية ، مرجع سابق ، ص 129.

- قائمة المراجع:

أولاً : الكتب :

1. الأرقم الزغبي (1992) الغزو اليهودي للمياه العربية ، ط1 (بيروت ، دار النفائس .
2. جمعة رجب طنطيش (1989) المياه في فلسطين. دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، طرابلس ، الدار الجماهيرية .
3. ديمتري بونومار بوف (د.ت) سياسة إسرائيل في أفريقيا الإستوائية ، ت ، عماد الدين حاتم ، سبها ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية .
4. رفعت سيد أحمد (1993) الصراع المائي بين العرب وإسرائيل ، ط1، القاهرة، دار الهدى .
5. صبحي كحالة (1980) المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي ، ط1 ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
6. صلاح العقاد (د.ت) المشرق العربي المعاصر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو .
7. علي محمد وإبراهيم الحمصاوي (د.ت) إسرائيل قاعدة عدوانية ، الدار القومية للطباعة والنشر .
8. محمد عبد الرازق أسود (د.ت) الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات.
9. محمود شيت خطاب (د.ت) أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، ط 3 ، طرابلس ، دار الفكر.
10. نبيل فارس (د.ت) حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ، دار الاعتصام .
11. وزارة الدفاع (1973) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
12. يحيى عرود يحيى (1971) العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل ، بيروت ، مركز الأبحاث.

ثانياً : البحوث والمقالات:

1. إبراهيم نصّار (1992) "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية " ، مجلة الأرض ، عدد ، 2.1 .
2. أحمد الكايد (1992) "الماء من حدود الفكر إلى حدود الدولة الصهيونية " ، مجلة الصامد الاقتصادي ، عدد ، 88 ، عمّان ، دار الكرمل .
3. أحمد الكايد (1996) "الأمن المائي العربي" ، مجلة الشهيد ، العدد ، 128 ، قبرص ، شركة الشاهد للنشر .
4. أحمد حسن الرشيدي (1989) "مياه النيل في سياسة مصر الخارجية " ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد ، 30 ، بيروت ، معهد الإنماء العربي .
5. أمين حامد مشعل (1995) "العرب وأزمة الماء" ، مجلة العربي ، عدد ، 445 ، الكويت ، وزارة الإعلام .
6. حسن بكري (1992) " البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية الإسرائيلية " ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ، 88 ، عمّان ، دار الكرمل .
7. حسين عبد القادر صالح (1988) "حرب المياه بين العرب وإسرائيل " ، مجلة شؤون عربية، عدد ، 55 ، القاهرة ، جامعة الدول العربية .
8. صالح حسين الطيطي (1992) " أزمة المياه في الشرق الأوسط الوضع الراهن والمتوقع " ، مجلة قار يونس العلمية ، عدد ، 4.3 ، بنغازي ، جامعة قار يونس .

9. طعان صعب (1974) "تطوير مشروع نهر الأردن" ، شؤون فلسطينية ، عدد، 35 ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية .
10. عباس قاسم (1993) " الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية " ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ، 174 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
11. علي الجرباوي ، ورامي عبد الهادي (1990) " مياه دولة فلسطين من الاستيلاب إلى الاسترداد " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ، 4 .
12. كمال دندن (1968) " إسرائيل وتحلية مياه البحر " ، فلسطينيات ، عدد ، 12 ، بيروت ، مركز الأبحاث .
13. مأمون كيوان (1996) " الخلاف المائي التركي - السوري العراقي خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية " ، مجلة شؤون عربية ، عدد ، 87 ، القاهرة ، جامعة الدول العربية .
14. محمد مجذاب بدر (1996) " أزمة المياه العربية مشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية " ، شؤون عربية ، عدد ، 86 ، القاهرة ، جامعة الدول العربية .
15. مصطفى كزكز (1992) " المياه والصراع حولها في الشرق الأوسط " ، مجلة الأرض ، عدد ، 11.